

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٣

بالموافقة على اتفاق المساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٣ / ٣ / ٧
بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية
بشأن مساعدات برنامج التحويلات النقدية لدعم البرنامج الوطني
للاستقرار والانتعاش الاقتصادي والمالي والإصلاح للاقتصاد المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق المساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧ بين حكومتي
جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مساعدات برنامج التحويلات النقدية
لدعم البرنامج الوطني للاستقرار والانتعاش الاقتصادي والمالي والإصلاح للاقتصاد المصري ،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤ هـ
(الموافق ٢٩ أبريل سنة ٢٠١٣ م) .

محمد مرسي

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - اتفاق المساعدة رقم (٦٥١-ك-٢٦٣)

اتفاق المساعدة
بين جمهورية مصر العربية
و
الولايات المتحدة الأمريكية
بشأن
مساعدات برنامج التحويلات النقدية
لدعم البرنامج الوطني للاستقرار والانتعاش
الاقتصادي والمالي
والإصلاح لل الاقتصاد المصري

بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧

جدول المحتويات

صفحة	اتفاق المساعدة
٧	المادة ١ - الغرض
٧	المادة ٢ - المنحة
٧	البند ٢ - ١ مساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
٨	البند ٢ - ٢ إجمالي المساعدة المتوقعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ...
٨	المادة ٣ - المتطلبات السابقة على السحب
٨	البند ٣ - ١ المتطلبات السابقة على المسحوبات الأولية
٩	البند ٣ - ٢ المتطلبات السابقة على المسحوبات اللاحقة
١٠	البند ٣ - ٣ الإخطار
١٠	البند ٣ - ٤ التاريخ النهائي للوفاء بالمتطلبات السابقة على السحب ...
١٠	المادة ٤ - السحب
١٠	البند ٤ - ١ المسحوبات الأولية من أرصدة المنحة
١١	البند ٤ - ٢ المسحوبات اللاحقة من أرصدة المنحة
١١	البند ٤ - ٣ تاريخ السحب
١١	البند ٤ - ٤ التاريخ النهائي للسحب
١١	المادة ٥ - استخدامات حصيلة المنحة
١٢	المادة ٦ - تعهدات خاصة
١٢	البند ٦ - ١ حساب حصيلة المنحة
١٣	البند ٦ - ٢ استخدامات محظورة / رد القيمة
١٣	البند ٦ - ٣ الضرائب والرسوم
١٣	البند ٦ - ٤ التقارير
١٣	البند ٦ - ٥ التشاور
١٤	البند ٦ - ٦ التعليق والإنهاء

صفحة

١٤	المادة ٧ - متنوعات ..
١٤	البند ٧ - ١ الخطابات التنفيذية ..
١٤	البند ٧ - ٢ الممثلون ..
١٤	البند ٧ - ٣ الاتصالات ..
١٥	البند ٧ - ٤ التعديل ..
١٥	البند ٧ - ٥ لغة الاتفاق ..
١٥	البند ٧ - ٦ تاريخ السريان ..
١٦	البند ٧ - ٧ التصديق ..

اتفاق المساعدة

الخاص

بمساعدات برنامج التحويلات النقدية
لدعم البرنامج الوطني للاستقرار والانتعاش
الاقتصادي والمالي
والإصلاح للاقتصاد المصري

بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧

بين

جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ("المتلقي")

و

الولايات المتحدة الأمريكية وتمثلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ("الوكالة")

المادة (١)

الغرض

الغرض من اتفاق المساعدة هذا ("الاتفاق") كجزء من حزمة المساعدات الاقتصادية الأمريكية الموجهة لجمهورية مصر العربية ، هو وضع أسس التفاهم بالنسبة للطرفين المذكورين أعلاه ("الطرفان") بهدف تقديم مساعدات لبرنامج التحويلات النقدية لجمهورية مصر العربية من أجل دعم البرنامج الوطني للاستقرار والانتعاش الاقتصادي والمالي والإصلاح للاقتصاد المصري (الهدف) ، كما هو مذكور بشكل مفصل في المادة (٥) من هذا الاتفاق.

المادة (٢)

المنحة

البند ٢ - ١ مساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

للمساعدة على تحقيق الهدف المنصوص عليه في هذا الاتفاق ، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية طبقاً لقانون المساعدة الخارجية لعام ١٩٦١ وتعديلاته ، توافق على منح المتلقى طبقاً لشروط هذا الاتفاق مبلغاً لا يزيد عن مائة وتسعين مليون (١٩٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي ("المنحة") .

البند ٢ - إجمالي المساهمة المتوقعة للوكلالة الأمريكية للتنمية الدولية :

يبلغ إجمالي مساهمة الوكلالة الأمريكية للتنمية الدولية المتوقعة لتحقيق الهدف أربعمائه وخمسين مليون (٤٥٠،٠٠٠،٠٠٠) دولار أمريكي تناح على دفعات وفقاً لتوافر الأرصدة لدى الوكلالة لهذا الغرض ، وموافقة الطرفين عند إتاحة كل دفعة تالية ، للبدء في صرفها وفقاً لبنود هذا الاتفاق.

المادة (٣)**متطلبات سابقة على السحب****البند ٣ - المتطلبات السابقة على المسحوبات الأولية :**

قبل السحب المبدئي لمبلغ مائة وتسعين مليون (١٩٠،٠٠٠،٠٠٠) دولار أمريكي من المنحة ، أو إصدار الوكلالة لأية مستندات يتم السحب بمقتضاهما ، يقدم المتلقى للوكلالة بطريقة مقبولة شكلاً وموضوعاً - فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابةً - ما يلى :

(أ) بياناً بأسماء الأشخاص الذين يشغلون الوظيفة المحددة في البند (٦ - ٧) أو بأسماء أي ممثلين إضافيين مع نماذج توقيعات كل شخص معين منهم.

(ب) تخصيص حساب بنكي دولارى منفصل في البنك المركزى تودع فيه حصيلة المنحة ("حساب بنكى بالدولار") مع شهادة من المتلقى بأن هذا الحساب قد تم فتحه والتعامل فيه بالطريقة المطلوبة في البند (٦ - ١) من هذا الاتفاق ، بما يشمل :

- ١ - اسم وعنوان البنك .
- ٢ - اسم ورقم الحساب الدولارى .
- ٣ - اسم ووظيفة المسؤولين المخول لهم عملية السحب .
- ٤ - بياناً بالطرق التي يتم السحب بمقتضاهما من هذا الحساب البنكي .
- ٥ - بياناً يفيد بأن الحساب الدولارى قد تم فتحه وسيظل وفقاً لمتطلبات البند (٦ - ١) من هذا الاتفاق .

(ج) خطاباً من البنك المركزي المصري الذي تم به فتح الحساب الدولارى ، يفيد بأن البنك المركزي سيقوم بتزويد الوكالة بأى وكل المعلومات الأساسية المتعلقة بالحساب الدولارى والمطلوبة من قبلها لتابعته بنود هذا الاتفاق .

(د) رأياً استشارياً مقبولاً لدى الوكالة الأمريكية يفيد بأن هذا الاتفاق موافق حسب الأصول أو تم التصديق عليه ، ويتم تنفيذه باسم المتلقى ، وأن هذا يشكل التزاماً صحيحاً وملزاً قانوناً من المتلقى وفقاً لجميع شروط الاتفاق .

(ه) بياناً رسمياً من الحكومة المصرية يوضح التزامها بخطة وطنية للاستقرار والانتعاش والإصلاح الاقتصادي والمالي ، وبدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بنية الوصول إلى اتفاق ، وذلك بشكل مرضٍ للوكالة الأمريكية .

(و) أن يكون المتلقى متسقاً مع ما تم الاتفاق عليه من الشروط والبنود والتعهدات الواردة في هذا الاتفاق.

البند ٣ - ٢ المطالبات السابقة على المسحوبات اللاحقة :

فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان خلاف ذلك كتابةً ، يجب قبل إجراء أي مسحوبات لاحقة من مبلغ مائتين وستين مليون (٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي من أرصدة المنحة أو إصدار الوكالة لأية مستندات تتم بوجبهها هذه المسحوبات ، سيقوم المتلقى - عدا ما قد يوافق عليه الطرفان خلاف ذلك كتابةً - بتقديم ما يلى بالشكل والمضمون المرضي للوكالة :

(أ) أدلة توضح أن المتلقى قد التزم أو قام بتنفيذ إجراءات متعلقة ببرنامج وطني للاستقرار والانتعاش المالي والاقتصادي والإصلاح للاقتصاد في مصر وفقاً للمعايير الدولية في عدة أمور من خلال التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وتشمل صندوق النقد الدولي . وتشمل تلك الأدلة إجراءات تحقق توضح التزامات المتلقى و/أو إنجازاته في الحد من وترشيد دعم الطاقة ، وتحسين الحكومة المصرية لإدارة المالية العامة ، وزيادة تعويم النظام الضريبي بما يتضمن توسيع القاعدة الضريبية وضبط الإعفاءات الضريبية .

(ب) أن يكون المتلقى متسقاً مع ما تم الاتفاق عليه من الشروط والبنود والتعهدات الواردة في هذا الاتفاق.

البند ٣ - الإخطار :

عند استيفاء المتطلبات المسبقة المحددة في البند (٣ - ١) و(٣ - ٢)، تقوم الوكالة بإخطار المتلقى كتابةً بأنه قد تم تلبية هذه المتطلبات وذلك خلال خمسة (٥) أيام من استلام الأدلة من المتلقى كما هو محدد في البند (٣ - ١) و(٣ - ٢). في حال أن الأدلة المقدمة من المتلقى غير مرضية في الشكل والمضمون للوكلة، تقوم الوكالة بإخطار المتلقى كتابةً خلال خمسة (٥) أيام من الاستلام أن المتطلبات المسبقة لم يتم الوفاء بها.

البند ٤ - التواريخ النهائية للمتطلبات السابقة على السحب :

(أ) إذا لم يتم استيفاء المتطلبات المسبقة المحددة في البند (٣ - ١) خلال تسعين

(٩٠) يوماً من تاريخ هذا الاتفاق أو في أي تاريخ لاحق يوافق عليه الطرفان

كتابةً، يجوز أن تنهي الوكالة هذا الاتفاق بموجب إخطار كتابي للمتلقى.

(ب) إذا لم يتم استيفاء المتطلبات المسبقة المحددة في البند (٣ - ٢) خلال مائة وثمانين

(١٨٠) يوماً من تاريخ هذا الاتفاق أو في أي تاريخ لاحق يوافق عليه الطرفان كتابةً،

فإنه يمكن للوكلة أن تنهي هذا الاتفاق بموجب إخطار كتابي للمتلقى.

المادة (٤)**السحب**البند ٤ - ١ المسحوبات الأولية من أرصدة المنحة :

في خلال الأوقات التي قد يوافق عليها الطرفان وبعد استيفاء المتطلبات المسبقة المذكورة

في البند (٣ - ١) من هذا الاتفاق وي Pax لتوافر التمويل، تقوم الوكالة بإيداع مبلغ

المسحوبات الأولية من متحصلات المنحة في الحساب البنكي بالدولار بالقيمة المحددة

في البند (٣ - ١) من هذا الاتفاق، وذلك خلال ١٥ يوماً من إخطار الوكالة للمتلقى

بموافقتها بأن المتطلبات المسبقة المذكورة في البند (٣ - ١) من هذا الاتفاق قد تم استيفاؤها.

البند ٤ - ٢ مبالغ المسحوبات اللاحقة من المنحة :

خلال الأوقات التي يتلقى عليها الطرفان سوياً ، وبعد استيفاء المتطلبات المسبقة المذكورة في البند (٣ - ٢) من هذا الاتفاق ويخضع لتوافر التمويل ، تقوم الوكالة بإيداع مبالغ المسحوبات اللاحقة في الحساب البنكي بالدولار بالقيمة المحددة في البند (٣ - ٢) من هذا الاتفاق ، وذلك خلال ١٥ يوماً من إخطار الوكالة للمتلقى بموافقتها بأن المتطلبات المسبقة المذكورة في البند (٣ - ٢) تم استيفاؤها.

البند ٤ - ٣ تاريخ السحب :

يعتبر أي سحب قد تم في التاريخ الذي تودع فيه الوكالة المنحة طبقاً للبندين (٤ - ١) و(٤ - ٢).

البند ٤ - ٤ التاريخ النهائي للسحب :

لا يتم السحب من مبالغ المنحة بواسطة الوكالة بعد ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابةً .

المادة (٥)**استخدامات حصيلة المنحة**

فيما عدا ما قد يتم الاتفاق عليه خلاف ذلك كتابةً ، يوافق الطرفان على استخدام مبلغ المنحة طبقاً للقيود الواردة بالبند (٦ - ٢) أدناه ، والإيضاحات التي قد ترد في الخطابات التنفيذية للاسترداد المباشر للديون غير العسكرية للمتلقى المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية أو المضمنة بمعرفتها ، متضمناً الأساس والفوائد ، والتي دفعها المتلقى منذ ١ يوليو ٢٠١١ ، إلا أنه يمكن للمتلقى استخدام حصيلة المنحة للدفع المباشر أو الاسترداد المباشر للديون غير العسكرية المستقبلية للمتلقى المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية أو المضمنة بمعرفتها ، متضمناً الأساس والفوائد .

المادة (٦)

تعهدات خاصة

البند ٦ - ١ حساب متحصلات المنحة :

يوافق الطرفان على الإجراءات التنفيذية التالية :

(أ) يتم إيداع متحصلات المنحة في حساب بنكي بالدولار بدون فوائد يقوم المتلقى بفتحه في البنك المركزي المصري لاستلام التحويلات النقدية لبرنامج المساعدة من الوكالة ، على ألا تختلط هذه المتحصلات بأية أموال أخرى من أية مصادر أخرى ، على أن يكون هذا الحساب البنكي بالدولار حساباً فرعياً لا يولد فوائد لحساب الخزانة الموحد في البنك المركزي المصري ، وطبقاً للبيان المطلوب في البند «١-٣ (ب)» من هذا الاتفاق ، تتم إدارة متحصلات المنحة والسحب من الحساب الفرعى المذكور طبقاً للترتيبات والإجراءات المتفق عليها بين المتلقى والوكالة كما هو موضح في الخطابات التنفيذية .

(ب) يجوز للمتلقى السحب من متحصلات المنحة المودعة في الحساب البنكي بالدولار الأمريكي (١) للدفع المباشر من قبل المتلقى لاستخدامات المتفق عليها كما هو مذكور في المادة (٥) ، أو (٢) للاسترداد المباشر من قبل المتلقى للمدفوعات التي قام بسدادها لاستخدامات المتفق عليها كما هو مذكور في المادة (٥) .

(ج) يحتفظ المتلقى بالمستندات طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فيما يتعلق بالحساب البنكي بالدولار واستخدام متحصلات المنحة ، ويتيح هذه المستندات للمراجعة والمراجعة المحاسبية السنوية من قبل الوكالة أو المعينين من قبلها طوال مدة المنحة وحتى نهاية ثلاثة سنوات من تاريخ آخر صرف من الحساب المشار إليه في البند (١-٦-أ) .

(د) في حال تولد أي فائدة على الأموال المودعة في الحساب البنكي بالدولار ، يجب أن يقوم المتلقى بإعادة هذه الفائدة إلى الوكالة . وسوف تقوم الوكالة بإصدار خطاب تنفيذى يوضح الإرشادات الخاصة بتفعيل الصرف من قبل حكومة الولايات المتحدة لأية فوائد محصلة ، إن وجدت .

البند ٢-٦ استخدامات محظورة استعراض قيمتها :

لا تستخدم متحصلات المنحة في تمويل استيراد سلع أو دفع أو استرداد أي قروض عسكرية ، ولا تستخدم متحصلات المنحة في ديون مستحقة للمؤسسات المالية العالمية أو بضمانتها ، ولا تستخدم متحصلات المنحى في أغراض أخرى خلاف المسموح بها طبقاً للمادة (٥) من هذا الاتفاق . ويواافق المتلقى على أن يعيد إلى الحساب البنكي بالدولار أية مبالغ بالدولار الأمريكي تستخدم من هذه المنحة في الاستخدامات المحظورة طبقاً لهذا البند ، وأن تعامل هذه المبالغ التي أعيد إيداعها في الحساب كما لو كانت أصلاً (أى متحصلات المنحة) تم الحصول عليها وفقاً لشروط هذا الاتفاق . ولا يحق للمتلقى السحب من الحساب البنكي بالدولار إلا بعد إعادة إيداع تلك المبالغ في الحساب المذكور .

البند ٦ - ٣ الضرائب والرسوم :

يعفى هذا الاتفاق وكذلك مبلغ المنحة من أية ضرائب أو رسوم مفروضة طبقاً للقوانين السارية في جمهورية مصر العربية .

البند ٦ - ٤ التقارير :

فيما عدا ما قد يوافق عليه الطرفان كتابةً بخلاف ذلك ، يقدم المتلقى للوكالة تقارير ربع سنوية عن استخدامات حصيلة المنحة ومركز الحساب البنكي بالدولار حتى يتم صرف المنحة كاملة وفقاً لغرض هذا الاتفاق بما يتضمن كل الإيداعات الدولارية إلى والمصروفات الدولارية من الحساب البنكي بالدولار . بالإضافة إلى ما يتقرر بالخطابات التنفيذية من متطلبات ونماذج .

البند ٦ - ٥ التشاور :

يتشاور الطرفان بصفة دورية بشأن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند ٦ - ٦ التعليق والإنهاء :

يمكن لأى طرف تعليق أو إنهاء هذا الاتفاق كلياً أو جزئياً وذلك بثلاثين (٣٠) يوماً من الإخطار الكتابي للطرف الآخر .

المادة (٧)متنوعاتالبند ٧ - ١ الخطابات التنفيذية :

قد تصدر الوكالة من وقت لآخر خطابات تنفيذية لإيضاح نصوص هذا الاتفاق ، وكذلك لوصف الإجراءات التي تطبق ، أو لتدوين اتفاق الطرفين على تفاصيل التنفيذ .

البند ٧ - ٢ الممثلون :

لجميع الأغراض المتعلقة بهذا الاتفاق ، يمثل المتلقى الشخصى الذى يشغل منصب وزير التخطيط والتعاون الدولى أو من ينوب عنه ، ويمثل الوكالة الشخص الذى يشغل منصب مدير الوكالة بالقاهرة أو من ينوب عنه ، ويجوز لأى منها تفويض ممثلين إضافيين بموجب إخطار كتابى لجميع الأغراض ما عدا التوقيع على التعديلات الرسمية لهذا الاتفاق أو مراجعة الهدف .

ويجوز للشخص الذى يشغل منصب وزير التخطيط والتعاون الدولى أو من ينوب عنه - بموجب إخطار كتابى - تفويض ممثلين لجميع الأغراض . ويتم موافاة الوكالة بأسماء ممثلى وزارة التخطيط والتعاون الدولى ونماذج توقيعاتهم . ويجوز للوكالة طبقاً لما هو مصرح لها قبول أى مستند موقع من قبل مثل هؤلاء الممثلين تنفيذاً لهذا الاتفاق طالما لم يتم استلام أى إخطار كتابى بإلغاء صلاحياتهم .

البند ٧ - ٣ الاتصالات :

أى إخطار أو طلب أو مستندات أو أى وسيلة اتصال أخرى يقدمها أى من الطرفين للآخر طبقاً لهذا الاتفاق سوف تكون كتابةً بالبريد العادى أو البريد المسجل أو التلغراف أو الوسائل السلكية وتعتبر أنها قد سلمت أو أرسلت لأى طرف عندما يتم تسليمها إليه على العنوان التالي :

إلى المتلقى :

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الإدارة المركزية للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية

٤٨ / ٥ شارع عبد الخالق ثروت - الدور الخامس

القاهرة / مصر

تلفون : +٢٠٢ ٢٣٩٠٥١٢٥ / ١٠٠

فاكس : +٢٠٢ ٢٣٩٣٨١٨٧

إلى : الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

١ / أ شارع أحمد كامل

متفرع من شارع اللاسلكي - المعادى الجديدة

القاهرة / مصر

تلفون : +٢٠٢ ٢٥٢٢٧٠٠٠

فاكس : +٢٠٢ ٢٥١٦٤٦٢٨

وتكون جميع تلك الاتصالات باللغة الإنجليزية ما لم يوافق الطرفان على خلاف ذلك
كتابًة ويمكن تغيير العناوين بعناوين أخرى بمجرد تلقي إخطار كتابي بذلك .

البند ٧ - ٤ التعديل :

يجوز تعديل هذا الاتفاق من خلال إجراء تعديلات مكتوبةً بواسطة الممثلين المعتمدين
لكلتا الطرفين المحددين في البند (٧ - ٢) أعلاه .

البند ٧ - ٥ لغة الاتفاق :

حرر هذا الاتفاق باللغتين الإنجليزية والعربية ، وفي حالة وجود عدم وضوح أو خلاف
بين النصين يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

البند ٧ - ٦ تاريخ السريان :

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بعد التوقيع عليه من الطرفين .

الليند ٧ - التصديق :

يقوم المตلقى باتخاذ كافة الخطوات الالازمة لاستكمال الإجراءات القانونية للتصديق على هذا الاتفاق ، على أن يخطر الوكالة في أقرب وقت ممكن بهذا التصديق .
إشهاداً على ما تقدم ، فإن المتلقى وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا الاتفاق بأسمائهم وتم تسليمه في اليوم والسنة المحددين سالفاً .

الولايات المتحدة الأمريكية

الاسم : (إمضاء)

المنصب : مدير الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية / القاهرة

جمهورية مصر العربية

الاسم : أشرف السيد العربي

المنصب : وزير التخطيط والتعاون الدولي

قرار وزير الخارجية

رقم ٦ لسنة ٢٠١٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢٢٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٩ ،
بالموافقة على اتفاق المساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧ ، بين حكومتي
جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مساعدات برنامج
التحويلات النقدية لدعم البرنامج الوطني للاستقرار والانتعاش الاقتصادي والمالي
والإصلاح للاقتصاد المصري :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢ :

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية القرار الجمهوري رقم ٢٢٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٩
بالموافقة على اتفاق المساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٣/٧ ، بين حكومتي
جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مساعدات برنامج
التحويلات النقدية لدعم البرنامج الوطني للاستقرار والانتعاش الاقتصادي والمالي
والإصلاح للاقتصاد المصري .

ويُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠١٣/٣/٧

صدر بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٥

وزير الخارجية

نبيل فهمي